وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وجميع اطراف الصراع بالمنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، احد الخيارين التاليين:

(أ) جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، بما فيها قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨.

(ب) القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقة في تقرير المصير.

دعوني أسوق لكم مثالاً آخر على فساد منهج تجزئة الشرعية الدولية، والذي يؤدي، في النهاية، الى نتائج شاذة تعصف بالشرعية الدولية ذاتها. هذا المثال يتصل بالسيد جورج شولتس، وزير خارجية الولايات المتحدة، وما سمي بمبادراته للتسوية السلمية في الشرق الاوسط ، في آخر زيارة له للمنطقة ـ وكانت الرابعة. وقف في القاهرة ليقول: انه اكتشف ان الصراع في فلسطين يدور بين شعبين على الارض ذاتها، وان الحل هو في الاعتراف لكل شعب منهما بحقوقه. وقد رأينا في ذلك موقفاً ايجابياً لأول مرة من قبل واشنطن، من حيث اعترافها بالشعب الفلسطيني وحقوقه. ولكن السيد شولتس ما لبث، في نهاية كلمته، ان عاد الى منهج تجزئة الشرعية الدولية، وذلك عندما ترجم الحقوق الاسرائيلية الى دولة مستقلة وحكومة وشعب؛ أما عندما ترجم الحقوق الفلسطينية، فقد أسقط الدولة الفلسطينية والحكومة والشعب، وتحدث، فقط، عن مجرد كيان يلحق بالمملكة الاردنية، وسكان فلسطينيين يذوبون في الشعب الاردني.

وفي هذا الاطار، ومن اجل اشاعة مناخ من حسن النوايا، نحو الوصول الى سلام عادل، فاننا تجاوبنا، وما زلنا، بكل الايجابية، مع الاقتراحات التي دعت الى انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية من الاراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، ووضعها تحت ادارة الامم المتحدة أو قوات اوروبية تحت اشراف دولي لفترة انتقالية محددة. كما يمكن ان تبقى القوات الدولية بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، للمدة التي يقررها مجلس الامن ضماناً لأمن الجميع.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

جميعنا يعلم بالاجراءات الاردنية الاخيرة بالنسبة الى الضفة الغربية. لقد تقبّل المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية هذه الاجراءات، وقرر تحمّل المسؤوليات المترتبة عليها، بما في ذلك المجال السياسي، بغض النظر عن التوقيت والكيفية اللتين جرت فيهما، ودون التنسيق والتشاور معنا، وبغض النظر عن الصعوبات التي وجدنا أنفسنا نواجهها. فلقد انهت الاجراءات الاردنية الجدل الاوروبي، والاميركي، والاسرائيلي، حول التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي. ولم يعد هناك من يستطيع الادعاء بأن أحداً ما يشارك منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، وخصوصاً بعد انتهاء الخيار الاردني، وسقوط خيار الحكم الذاتي، حيث لم يبق الاّ الخيار الصحيح والواقعي، والذي لا بديل منه، وهو الخيار الفلسطيني، ومحوره الدولة الفلسطينية المستقلة.

كذلك، فان الاجراءات الاردنية قد ساهمت في تشكيل مرحلة سياسية جديدة، تفاعلت مع ما انضجته الانتفاضة ومجمل النضال الفلسطيني على الساحة الدولية، والرأي العام العالمي، والمجتمع الاسرائيلي، والتفاعل الهام في التجمعات اليهودية في اميركا واوروبا، والتي رفضت هذا التشويه الذي تحدثه السلطات الاسرائيلية في معتقداتها اليهودية، التي ترفض العدوان والظلم والقهر.

لقد شكّل المجلس المركزي لجنة قانونية سياسية لدراسة كل ما يتصل بهذه الامور والمستجدات. عندما تنتهي هذه الدراسات قريباً، سترفع الى المجلس الوطني الفلسطيني لاتخاذ قراراته، باعتباره أعلى سلطة ديمقراطية تشريعية للشعب الفلسطيني.

ان كل من يؤمن فعلاً بالسلام القائم على العدل، وبحق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي استقلالها الوطني، اصابته الدهشة من ردود الفعل الاسرائيلية، الغاضبة جداً، تجاه ما يترتب على الاجراءات الاردنية من توجهات لاعلان الاستقلال الوطني الفلسطيني، وانشاء حكومة مؤقتة للدولة الفلسطينية المقبلة، أو وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة تحت وصاية ورعاية الامم المتحدة.

انني اذكّر القيادة الاسرائيلية بما قاله السيد ناحوم غولدمان، الرئيس السابق للمؤتمر اليهودي العالمي، في وصف السياسة الاميركية التي خططها هنري كيسنجر للمنطقة: «لا فائدة من تجنّب ما يستحيل تجنّبه، لأنه مقبل حتماً، مهما تأجّل بتأجيل التعامل معه». وأضيف ان التأجيل يعني مزيداً